الموضوع الأول:

تحليل النصوص القانونية

يجبر طالب الحقوق على التعامل مع النصوص القانونية لأول وهلة، وذلك في جميع المواد المدرسة، ففي مادة القانون الدستوري سيجد نفسه مجبرا على التعامل مع مواد الدستور وفي المدخل مع مواد القانون المدني،وفي مادة النظرية العامة للجريمة مع مواد قانون العقوبات، وفي مادة القانون الإداري مع نصوص إدارية غير منتهية نظرا لكون القانون الإداري يتمتع بخاصية عدم التقني.

وعليه يجب على الطالب اتباع خطة ممنهجة للتعرف على النصوص وكيفية تحليلها من خلال التعرف على عملية التحليل وعلى ماذا تنطوي ثم على خطوات التحليل وبعدها إعطاء نموذج عن نص قانوني للقيام بعملية تحليله.

المطلب الأول :مفهوم تحليل النص القانوني

الأصل في نصوص القانون أن تكون واضحة ومحددة ومفهومة وموضوعة بصيغة لا تثير اللبس أو الغموض، لكن قد يحدث أن لا تكون على هذه الدرجة من الوضوح، عند تطبيقها على أرض الواقع فيكشف الجانب العملي عن مشاكل في تطبيق النص القانوني لذا يجب التدخل لتحليله وتفسيره.

وبالرجوع الى التدريس العملي للمواد القانونية، يتضح لنا أن الطلبة يتعاملون معها على أنها قرآن منزل غير قابل لأي نقد، وأن لا اجتهاد مع صراحة النص، لذا كان يجب التفكير مليا لإيجاد طريقة أو آلية يمكن تعميمها لبناء جيل ناقد لا يقبل الأمور كما هي ويمكنه أن يصلح ويبني المستقبل عن طريق آرائه وانتقاداته[1].

وعليه يمكن تعريف تحليل النص القانوني على أنه **تلك العملية الفكرية النقدية التي تتم داخل العقل وتهدف إلى دراسة النص القانوني دراسة مستفيضة عن طريق الاستقراء والاستنباط، للوصول إلى عوامل النقض أو مصدر الإبهام والغموض فيه، بهدف تعديله أو الغائه مع إعطاء البديل**[2].

[1] سهيلة بوخميس، منهجية البحث العلمي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى تخصص: ماستر عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2020-2021، ص07.

[2] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط2، دار النمير، دمشق، 2004، ص ص136-138

وهو ما يميز التحليل عن التفسير، فتفسير القانون يعني التعرف على المعنى الذي ينطوي عليه النص وما يقصده المشرع من عباراته، فالوقوف على نية المشرع وارادته التي عبر عنها بالنص التشريعي هي الغرض الذي يسعى كل من الفقيه ورجل الإدا رة والقاضي إلى ال وصول إليه وراء التفسير إلا أن الخلاف يثار عندما يراد تحديد المقصود بإرادة المشرع ونيته . وفي ضوء ذلك تعددت وتنوعت مدارس ومذاهب التفسير، وذهب فقهاء القانون بشأن المقصود بتفسير القانون مذاهب شتى، إلا أنه يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين بهذا الصدد، أولهما يضيق من مفهومه تبنته مدرسة التزام النصوص، وثانيهما يوسع من معناه وتبنته أغلب المدارس القانونية الحديثة.[1]

المطلب الثاني :خطوات تحليل النص القانوني

لكل عملية عقلية مهما كانت ومهما كان طبيعة العلم الذي نتعامل معه، على المحلل والمتفحص أن يتبع الخطوات المنهجية المقررة لذلك، لتساعده على توضيح ما يتضمنه النص وما يحتويه من أفكار، ومنه فيجب على الباحث محاولة فهمه أولا ثم تحديد الميدان أو فرع القانون الذي يعالجه النص حتى يتمكن من وضع خطة متوازنة فتسهل بذلك عملية التحليل، وكل ذلك يتم في مرحلتين الأولى تحضيرية والثانية تحريرية.

الفرع الأول :المرحلة التحضيرية

في هذه المرحلة على المحلل أن يجمع جميع المعلومات الخاصة بالنص، كطبيعته، الجهة التي أصدرته، تاريخ صدوره، إن كان معدلا أو جديدا ألغى ما سبقه، ثم استخراج الكلمات المفتاحية والاصطلاحية وتحديد طبيعتها إن كانت تقنية تخص مجالا محددا اقتصادي أو طبي أو قانوني ، ثم استخراج الفكرة العامة التي يدور حولها النص، ثم تقسيمه إلى مجموعة أفكار رئيسية، من خلال عدد الفقرات التي يتكون منها النص لتساعد الباحث فيما بعد على إعداد خطة الدراسة قبل البدء بعملية التحليل.[2]

[1] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص ص9-10.

[2] عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص48-52.

وعلى الباحث أيضا أن يتعرف على موقع النص إلى أي قسم يتبع او فصل أو باب، لأن النصوص القانونية عادة لا تكون منعزلة عن النص العام، وهل هناك اجتهادات قضائية بخصوص مضمون النض وذلك للاستعانة بها عند التحليل، إلى جانب الآراء الفقهية.

الفرع الثاني :المرحلة التحريرية

تتطلب هذه المرحلة التحريرية عناصر تتمثل في مقدمة وعرض وخاتمة.

أولا: بخصوص المقدمة: فالمقدمة هي ذلك الشق الذي يمهد للموضوع تتضمن بدورها مجموعة من العناصر الواجب اتباعها منها[1]:

- وضع التصور العام للموضوع لأنه بتحديد الفرع والمجال الذي يتحدث عنه النص موضع التحليل، يمكن تصور الإطار العام الذي تتبع منه الإشكالية التي سيعمل الباحث على إيجاد إجابة لها في العرض.
- التعرض للنص من حيث طبيعته ونوعه ونوع أحكامه وقواعده هل هي آمرة أم مكمل هل هي التزام بالقيام بعمل أو الامتناع عن عمل، هل هي موجهة لسلطة عامة أم للأفراد مع التبرير.
- تحديد ما إن كان النص قاعدة عامة أم استثناء من الأصل، وما إن كان نصا عاما أونصا خاصا يعالج مسألة معينة.
- التعرض للفكرة العامة التي يعالجها النص وطرح إشكال بصددها ثم التصريح عن الخطة التي يعتزم الباحث اتباعها بناء على الإشكال الذي طرحه، والتي يفترض بها أن تكون متوازنة ولا تخرج عن الموضوع.

ثانيا: بخصوص للعرض: حيث يقوم فيه الباحث بالتطرق بنوع من التفصيل لكل جزئية من الخطة التي اتبعها في عملية التحليل فيلجأ تارة إلى الاستنتاج عن طريق القياس من باب أولى وبمفهوم المخالفة، أو مستخدما أسلوب المقارنة بين الوقائعالقانونية المتشابهة، مستندا في ذلك إلى الآراء الفقهية والاجتهادات القضائية، للتماشى مع الأفكار التي توصل إليها.

[1] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص12.

ثم يلجأ الباحث إلى محاولة تقييم الوقائع القانونية المنظمة بموجب النص القانونية بتحديد إيجابياتها وسلبياتها، ومدى تناسبها مع الواقع المعاش وكذا مع عاداته وتقاليده.

ثالثا: بخصوص الخاتمة: وفيها يقوم الباحث مجمل استنتاجاته التي توصل إليها عن طريق قناعته، تليها مجموعة من التوصيات ترمي إلى تعديل النص أو إلغائه وحسن تطبيقه على أرض الواقع مع اقت ا رح البديل ما أمكن.

مثال تطبيقي: حلل نص المادة الأولى من قانون العقوبات:" لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون"

الموضوع الثاني:

التعليق على الأحكام والقرارت القضائية

من خلال المسار الدراسي لطالب القانونيجد نفسه مجبر على التعامل مع الاحكام والقرارت القضائية على اختلاف أنواعها، لذا وجب أن يتعرف على مدى أهمية التعليق عليها بعد أن يتعرف على الأحكام وعلى تصنيفاتها، لينتقل بعدها إلى أهم الخطوات والمراحل الواجب احترامها لدى القيام بعملية التعليق.

المطلب الأول :مفهوم التعليق على الأحكام والقرارت القضائية

يتعلق كلّ نزاع يعرض على الجهات القضائية بمسألة معينة، إذن كلّ حكم أو قرار يصدر من جهة قضائية يؤدّي إلى تحليل مسألة قانونية. إذن التعليق على حكم أو قرار قضائي هو: مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية نظرية تلقاها الطالب في المحاضرة. وعليه فالاحكام والقرارت القضائية هي تلك التي تصدر عن جهات القضاء بمختلف درجاتها بمناسبة الفصل في النزاعات التي تثور بين الأشخاص ، ويتم عرضها على القضاء لاصدار حكم القانون بشأنها أو ما يسمى بتطبيق القانون[1] .

الفرع الأول: مفهوم عملية التعليق على الأحكام والقرارت القضائية:

ويقصد بعملية التعليق على الأحكام والقرارت القضائية، قيام الباحث القائم بالتعليق بعملية فكرية وذهنية، تتجسد من خلال قراءة ما يتم إصداره من أحكام قضائية، وتحليله لتحديد المغزى من إصداره،

[1] صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، بغداد، 2012، ص241

ونقده ما أمكن، ثم صياغة رأي قانوني علمي مبني على أسس وحجج علمية صحيحة، ويمكن أن يكون له أثر أو انعكاس على الاجتهادات القضائية مستقبلا .[1]

الفرع الثاني :أهمية عملية التعليق على الأحكام والقرارت القضائية:

وتتمثل في مجمل النقاط الآتية[2]:

- ✓ تطوير القدرة على الاستيعاب والتحليل والفكر القانوني.
- ✓ يشكل التعليق على القرار القضائي واحدا من بين التمارين العملية التي تعطى للطلاب في كليات الحقوق من اجل تقويم مدى جدارتهم ومعارفهم وقدرتهم على استيعاب المعلومات النظرية.
- ✓ تطبيق القاعدة القانونية على العناصر الواقعية لترسيخ المعلومات النظرية عند الطالب وهي الوظيفة الأولى لرجل القانون في حياته العملية.
- ✓ تنمية ملكة البرهنة والتعليل القانونيين.
- ✓ استئناس طالب الحقوق بهيكلة هذه القرارات وتقنيات تحريرها كما تجعله يطلع على طريقة عرض البراهين والحجج .

✓إثراء اللغة والثقافة القانونية لدى دارسي القانون عموما.

✓مد يد العون للمشرع الجزائري من خلال الاستناد للاجتهادات القضائية عند القيام بعملية تعديل نص قانون أو إحداث نص جديد يعالج مسائل معينة، إذ عادة ما يستقي التشريع أحكامه وقواعده القانونية من أحكام القضاء.

✓محاولة الوصول إلى درجة من الرقى ورفعة المستوى لدارسي القانون على المستوى

الأكاديمي سواء بالنسب ة للطلبة أو للأساتذة.

✓محاولة الربط بين النظرية والتطبيق، أي بين النصوص القانونية والأحكام القضائية، لتحديد مدى التزامها وملاءمتها مع النصوص القانونية.

✓عدول بعض القضاة عن قراراتهم بعد الاطلاع على هذه التعليقات.

[1] المرجع نفسه، ص ص239-241.

[2] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص20.

المطلب الثاني :مراحل التعليق على الأحكام والقرارت القضائية

تمر هذه العملية بمرحلتين هما: المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية.

الفرع الأول :المرحلة التحضيرية:

وتتمثل في[1]:

1- مرجع الحكم أو القرار: وتتمثل في:

- النوع: ان كام حكم او قرار.
- الجهة المصدرة: محكمة، مجلس...
- رقم الفهرس:
- رقم الملف:
- تاريخ الحكم او القرار

2- الوقائع:

والتي قد تكون عبارة عن تصرفات قانونية كعقد إيجار ، رهن ، عارية استعمال، أو تصرفات مادية كالحيازة أو قتل أو سرقة، فعلى الباحث هنا استخ ا رج الوقائع التي تشكل عنص ا ر منتجا في الدعوى مرتبة حسب تاريخ حدوثها في شكل نقاط ، ومحاولة تسليط الضوء على الوقائع 21 التي لم يستند إليها القاضي لكنها تشكل وقائع أساسية من شأنها أن تغير قناعة القاضي بالإيجاب او السلب.

3- الإجراءات:

وتتمثل أساسا في الم ا رحل الإج ا رئية التي مر بها الن ا زع القضائي والتي تبدأ من افتتاح الدعوى إلى غاية صدور الحكم النهائي، مرو ا ر بم ا رحل عرض الن ا زع على الجهات القضائية مصدرة الحكم الابتدائي الذي كان محل الطعن، دون ان ينسى المعلق ضرورة الإشارة ما إن كان الحكم قد تم الاستعانة فيه بإج ا رءات التحقيق المعروفة كالخبرة والمضاهاة الخطوط والمعاينة وغيرها.

4- الادعاءات:

[1] سهيلة بوخميس، المرجع السابق، ص ص20-21.

وتتمثل في طلبات طرفي الخصومة، وعلى المعلق استخ ا رجه مع الأسانيد التي تم الاعتماد عليها، ويستدل عليها المعلق في الحكم من خلال عبا ا رت دالة عليها مثل وعن الوجه الآخر، وحيث يؤخذ على القرار.

5-المشكل القانوني:

وهو الإشكال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي الفاصل في الن ا زع نتيجة الادعاءات المتضاربة والمتناقضة والمستندة كل منها إلى حجج قانونية، فالحل الذي يجده القاضي يضعه في منطوق الحكم جاء نتيجة طرح مجموعة من الأسئلة القانونية.

الفرع الثاني :المرحلة التحريرية:

حتى يقوم الطالب بالتعليق السليم يجب عليه أن يتعرف على كيفية تحرير التعليق على الحكم، ويتجلى ذلك من خلال بيان العناصر المكونة للمقال، وه ي المقدمة والعرض والخاتمة.

1-مقدمة التعليق:

يكفي أن تكون المقدمة موجزة تعرف بالمراحل والوقائع التي مر بها النزاع إلى غاية صدور الحكم، وختمها بأسئلة يتم مناقشتها على مستوى العرض.

2- العرض:

يجب أن يكون العرض مقسما في تصميم أو خطة مبنية على وقائع النزاع، فالعناوين ستتحدد بناء على معطيات الحكم عموما ووقائعه خصوصا، ومضمونها يشكل إجابة عن الأسئلة التي طرحت في المقدمة للنقاش، ويكون مسنودا بحجج وأسانيد قانونية مبينة على نظريات منطقية وقانونية.

وعلى المعلق أن يبين وجهة نظره، إن كان يؤيد وجهة نظر الجهة القضائية مصدرة الحكم أم لا مستندا فيذلك على أدلة قطعية لا ظنية، كالنصوص القانونية والنظريات الفقهية...

3-الخاتمة:

ويبين فيها الطالب تقييمه للحكم، بالوقوف على مزايا الحكم وعيوبه، ومواطن الخلل فيه إن وجدت، وتبيان أن عملية التعليق على الأحكام تشكل نوعا من الرقابة التي تمارس على الجهاز القضائي، لأنها

تمنع أو تجنب الخصوم من التحامل على الأحكام وتحمي القاضي من الضغوطات الخارجية ومن نفسه. كما يقف المعلق على مدى صحة تطبيق النص القانوني على الوقائق ومن ثمة تاييده لهذا الحكم او القرار، واما نقضه مع تقديم البديل مع استعمال الحجج والبراهين.